

خليل بن أبيك الصفدي⁽¹⁾ وصحاح الجوهري⁽²⁾

أ. م. د. عامر باهر أسير الحيايلى^(*)

تمهيد

كان صلاح الدين خليل بن أبيك الصفديّ (ت 764هـ) من المعجبين بصحاح الجوهريّ، يدل على ذلك ثناؤه عليه في مقدمات كتبه⁽²⁾، وقد دفعه إعجابُه هذا إلى العناية به والإقبال عليه دراسةً لشواهدِه، وتلخيصاً له، وتوضيحاً

(1) هو صلاح الدين أبو الصفا خليل بن الأمير عز الدين أبيك بن عبد الله الألبكي الصفديّ، ولد في (صفد) في فلسطين عام (697 هـ)، وتوفي بطاعون عام (764 هـ)، وهي السنة التي فيها كان الطاعون بالديار المصرية والبلاد الشامية، ومات فيه خلق كثير. وكان الصفديّ ناثراً وناقداً وبلاغياً وشاعراً ومؤرخاً، ولغوياً، غزير التصنيف، مولعاً بالتأليف، إلى جانب ولعه بنظم الشعر وكتابة الرسائل، إذ بلغ عدد مؤلفاته أكثر من ستين مؤلفاً. ينظر في ترجمته: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تخري بردي، وزارة الثقافة بمصر، طبعة مصورة: 19/11، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السعادة بمصر 348 هـ: 243/1، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، دار الأفاق الجديدة، بيروت: 200/6، وطبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، المطبعة الحسينية 1324 هـ: 5/10، وهدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي، استانبول 1351 هـ: 351/1، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، ط 2، القاهرة 1385 هـ/1966 م: 87/2، وغوامض الصحاح: صلاح الدين خليل بن أبيك الصفديّ، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط1 منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت 1406 هـ/985 م (مقدمة المحقق): 11-17، وتصحيح التصحيف وتحريير التحريف: خليل بن أبيك الصفديّ (764 هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة 1987 م (مقدمة المحقق): 11-21.

(*) قسم اللغة العربية - كلية التربية الأساسية / جامعة الموصل.

(2) ينظر: مقدمة غوامض الصحاح: 61، ومقدمة نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم: ج 1: خليل بن أبيك الصفديّ (ت 764 هـ)، مخطوط مصور عن نسخة المكتبة العمومية بالأستانة، برقم (6834). حوزة الدكتوراة مناهل فخر الدين فليح - رحمها الله: 1/الورقة: 1.

لغوامضه، ونقداً لهناته، ومن مظاهر إعجابه وعنايته به أنه ألف خمسة كتب في اللغة كان صحاح الجوهري هدف أربعة منها⁽³⁾، وهذه الكتب هي :

1. ((حلي النواهد على ما في الصحاح من الشواهد))⁽⁴⁾: ويدل عنوانه على أنه قد تتبع شواهد الصحاح سواء بإكمالها أم بتوضيح الغامض من مفرداتها، أم بشرح ما يحتاج منها إلى الشرح، أم بنسبة غير المنسوب منها إلى قائلها، وقد أشار الصفدي إلى هذا الكتاب في مقدمته لنفوذ السهم حين قال: ((ولمّا جمعت غوامض {الصحاح} ورتبتها وألفت دررها، وهذبتها، تقف في أثناء ذلك إلى الكلام على ما فيه من أشعار شواهد، وتبين ما لا بد منه للأديب المتطلع إلى جمع فرائده، فأعان الله على ذلك، وهون فيه المسالك، ووضعت في ذلك كتابي

(3) ينظر: غوامض الصحاح: 9، أما الكتاب الخامس الذي ألفه الصفدي في اللغة فهو: ((تصحيح التصحيح (وتحرير التحريف))، وقد عني بتحقيقه والتعليق عليه السيد الشرقاوي، ويعد هذا الكتاب أكبر كتاب ألف في ميدان (لحن العامة)؛ لأن مؤلفه اعتمد فيه على تسعة كتب من كتب التصحيح اللغوي التي سبقته، وهي كما ذكرها الصفدي في مقدمته: 60 - 63 (درة الغوامض في أوام الخواص) لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (516 هـ)، و(التكملة) لأبي منصور الجواليقي (539 هـ)، و(تنقيف اللسان وتلقيح الجنان) لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي (501 هـ)، و(ما تلحن فيه العامة) لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي (379 هـ) الذي حققه د. رمضان عبد التواب بعنوان (لحن العوام) وحققه د. عبد العزيز مطر بعنوان (لحن العامة)، و(تقويح اللسان) لأبن الجوزي (597 هـ)، و(ما صحف فيه الكوفيون) لمحمد بن يحيى الصولي (335 هـ)، و(التبني على حدوث التصحيح) لأبي عبد الله حمزة بن الحسن الأصبهاني (350 هـ)، و(شرح ما يقع فيه التصحيح) للحسن بن عبد الله العسكري (382 هـ)، و(التصحيح) للضياء موسى الناسخ (730 هـ).

(4) ينظر ذكره في: هدية العارفين: 351/1، ونصرة الثائر على المثل السائر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح د. محمد علي سلطاني، مجمع اللغة العربية بدمشق 1972 م: 14، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ط 3، منشورات المكتبة الإسلامية، طهران 1387 هـ = 1967 م: 1073/2، وقد ذكره محقق (تصحيح التصحيح وتحرير التحريف: 24) باسم: (حلي النواهد على ما وقع في الصحاح من الشواهد)، والصواب ما ذكرناه؛ لأن مؤلفه ذكره بهذا الاسم كما سيأتي.

المُسَمَّى "حَلْي النّواهد على ما في الصحاح من الشواهد." (5)، كما أشار الصَّفَدِيّ إلى هذا الكتاب في متن كتاب (نفوذ السهم)، وذلك في أثناء تعليقه له على بيت شعريّ لابن مقبل ذكره الجَوْهَرِيّ (6) شاهداً على دلالة الفعل (هَرِي)، إذ قال الصَّفَدِيّ عنه: ((وقد شرحتُ هذا البيت في كتاب {حَلْي} (7) {النّواهد}) (8)، يُستدل من هذه التعليقة أنه كان يشرح شواهد الصحاح إذا تطلب الأمر ذلك. كما أشار

إلى هذا الكتاب أيضاً في كتابه "تصحيح التصحيف وتحريير التحريف" (9) جاء ذلك عقب ذكره البيت الآتي:

((تَفَرَّقَتْ غَنَمِي يَوْمًا فَقُلْتُ لَهَا يَا رَبِّ سَلِّطْ عَلَيْهَا الذُّبَّ وَالضَّبْعَا))

إذ علق عليه بقوله: ((قلتُ: ولأرباب المعاني في هذا البيت كلام، وهل هو دعاء لها أو عليها، وقد ذكرتُ ذلك في كتابي "حَلْي النّواهد على ما في الصحاح من الشّواهد"))، يستنتج من هذه التعليقة أن الصَّفَدِيّ لم يكتف بتوضيح شواهد الصحاح وشرحها ونسبتها إلى قائلها، بل كان يستقصي ما قاله عنها غيره من الشراح وأرباب صناعة الأدب، وهذا متوقع من شاعر وناثر وناقد وبلاغي تعددت مشارب ثقافته.

(5) 1/ الورقة:2.

(6) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجَوْهَرِيّ، ت أحمد عبد الغفور عطار

ط/4، دار العلم للملايين، بيروت: 83/1

(7) في مخطوط نفوذ السهم: 1/الورقة 12 (حسن النواهد)، والصواب ما ثبتناه.

(8) ينظر: م.ن، والصفحة نفسها.

(9) ص 355.

وتشير المصادر إلى أن الصَّفَدِيّ قد ألف هذا الكتاب ((قبل عام " 757هـ"،
وهو العام الذي أُلّف فيه "نفوذ السهم"، ويبدو أنه اعتمد فيه بعض الشيء على ما
في حواشي ابن بَرِّي من دراسة للشواهد، حتّى أنه اضطر إلى حذفها من
النفوذ))⁽¹⁰⁾.

2. ((نجدُ الفلاح في مختصرِ الصحاح⁽¹¹⁾): وهو من مختصراتِ الصحاح،
(محذوف منه الشواهد وكثير من المواد، والمواد التي حواها موجزة، وذكر أن
فيه ما يحتاج إليه القارئ العجّل⁽¹²⁾))، وهو يشبه مختار الصحاح⁽¹³⁾.
3. ((غوامض الصحاح)).

4. ((نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم)).

وبما أن الكتابين الأول والثاني لم يصلا إلينا، فإنّني سأتناول الكتابين
الأخيرين في بحثين، سأخصص
الأول لـ(غوامض الصحاح)، والثاني لـ(نفوذ السهم) تعريفاً ودراسةً وتحليلاً
وكما يأتي:

(10) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: 2 د. حسين نصار، ط 2، دار مصر للطباعة، القاهرة

1968م: 529/2.

(11) ينظر ذكره في: هدية العارفين: 1/352.

(12) مقدمة الصحاح: 204.

(13) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: 511/2.

المبحث الأول: غوامض الصحاح

نشر هذا الكتاب (معهد المخطوطات العربية) ضمن سلسلة (نشر كتب التراث العربي) عام 1406هـ (1985م) بتحقيق الأستاذ عبد الإله نبهان، ويقع الكتاب في جزء واحد، ويبلغ عدد صفحاته (173 صفحة) من الحجم المتوسط (24 × 17)، ويبدو أن عنوان هذا الكتاب قد أحدث لبساً لدى قسمٍ من الباحثين ببلما عده د. حسين نصار من كتب الحواشي⁽¹⁴⁾، أدرجه الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ضمن كتب النقد، إذ قال عنه: ((وهو نقد للصحاح وهو غير (نفوذ السهم)، فهو في الغوامض جلياً بعضها، ثم نقد بعض ما وقع للجوهري من الوهم⁽¹⁵⁾) والحق لو أن هذين الأستاذين الفاضلين قد اطلعا على الكتاب كما تهيأ لي أن اطلع عليه ما كانا ليقولا عنه ما قالاه إذ تبين لي بعد الإطلاع عليه أنه لا من هذه ولا من تلك، فهوليس من الحواشي؛ لأنه كتاب مستقل قائم بنفسه، لمقدمة بسط فيها المؤلف منهجه ورضه من تأليف هذا الكتاب، لكنه ليس بكتاب نقد؛ لأنني قرأته من ألفه إلى يائه فلم أجد فيه نقداً مباشراً للصحاح إلا في ثلاثة مواضع هذا فضلاً عن أن ما ذكره الصَّفدي في نهاية مقدمته يدل دلالة قاطعة على أنه ليس بكتاب نقد، إذ وعد فيها أن يفرد كتاباً في نقد الصحاح، ويؤلفه وأغلطه حين قال: ((وقد خطر لي بعد الفراغ من هذا الكتاب أن أجمع ما في الصحاح من الغلط والوهم، وما خطا فيه الجوهري إلى الخطاء وخرج منه السهم...))⁽¹⁷⁾ وهذا الكتاب الذي وعد به هو (نفوذ السهم)، و(النفوذ) بهذه المثابة آخر كتاب ألفه الصَّفدي حول الصحاح.

(14) ينظر: م.ن: 526/2، وحذت الباحثة مناهل فخر الدين حذو الدكتور نصار إذ عدته من كتب التحشية./

ينظر: نشاط الصَّفدي في النقد والبلاغة: 106.

(15) مقدمة الصحاح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم لملايين، بيروت 1987م: 184.

(16) تنظر: ص 9 من هذا البحث.

(17) غوامض الصحاح: 62.

الحق إن عنوان هذا الكتاب موهم، إذ إن دلالة الغموض فيه تومئ إلى غموض معاني ألفاظه، وليس هذا قصد مؤلفه؛ لأنَّ ((كلمة الغموض هاهنا لا تتجه إلى ما يسمى بغريب اللغة أو حوشيتها، وإنما تتجه إلى غموض الاشتقاق وصعوبة رد الكلمة المذكورة إلى أصلها))⁽¹⁸⁾، فهذا الكتاب إذ ليس إلا دليلاً مساعداً لقارئ الصحاح يعينه على كيفية الكشف عمّا غمض أصله الاشتقاقي أو جذره من ألفاظه، ليأخذ بيده إلى مواضع تلك الألفاظ بسهولة ويسر، من دون عناء أو مشقة، وذلك بردها إلى أصولها، وبيان المواضع التي وردت فيها في الصحاح. أما عدد الألفاظ التي رأى الصَّفدي أن فيها غموضاً فقد بلغ (846) لفظاً، والحق إن العدد الحقيقي هو أقل من هذا الرقم؛ لأنني لم اطرح الألفاظ المكررة التي تعود إلى جذر واحد؛ لأن الصَّفدي قد يورد أصلاً لغوياً واحداً، من "المشترك اللفظي"، لعل أكثر من دلالة، كأن يقول مثلاً: "النحو: القصد والطريق."⁽¹⁹⁾ "والنحو: إعراب الكلام، وأورده في نحا"⁽²⁰⁾ "والنَّحْيُ: بكسر النون وسكون الحاء المهملة وبعدها ياء - آخر الحروف -: زِقُّ السَّمْنِ. أورده في نحا."⁽²¹⁾ فهذه الدلالات الثلاثة للفظ (النحو) وردت في الصحاح ضمن جذر واحد،⁽²²⁾ لكنني عدتها ثلاثة ألفاظ؛ لأن الصَّفدي قد فصلها عن بعضها.

(18) م.ن: مقدمة المحقق: 39.

(19) غوامض الصحاح: 218

(20) م.ن، والصفحة نفسها.

(21) م.ن، والصفحة نفسها.

(22) ينظر: الصحاح: 2503/6-2504.

منهج الصَّفديّ في الغوامض عرضٌ وملاحظ(23)

يمكن أن أوضح منهج الصَّفديّ في الغوامض على وفق الآتية:

1. بدأ الصَّفديّ كتابه باسم الله، وطلب عفوّه، وحمّده، وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن ثم أثنى على كتاب الصحاح، وبيّن فائدته ومدى شهرته بين الناس، ثم استدرك بعد ذلك قائلاً: ((ولكنّ فيه ألفاظٌ يتعذر كشفها على مثلي ويضيع ظلها بين باني وأثلي، لأنّ الفاضل يدرك مظنّات ما يطلب ويعرف أخلاف ما يمري ويحلب، فلا يتصعّب عليه مرام، ولا يتشعب به طريقٌ غرام، وأمّا من كان مثلي لا يفقه ولا ينفقه، بضاعتُ هُ مُزجاةٌ، وجهلُهُ أوقعهُ في شَرَكِ الحَيرة وما نجّاه، فيحتاج إلى معرفة أصول الكلمة وما طرأ عليها من الزوائد))⁽²⁴⁾، ثم تحدث عن رغبته في جمع غوامض الصحاح، وذكر منهجه في ترتيبها، وأكد عزمه بعد الفراغ من هذا الكتاب على جمع ما في الصحاح من الغلط والوهم.

وقد ارتأى قبل سرد الغوامض أن يعد لها مقدمة صرفية يتحدث فيها عن الحروف الزوائد⁽²⁵⁾، وحروف البديل⁽²⁶⁾، وحروف الحذف⁽²⁷⁾، وهي مقدمة تنم عن منهجية دقيقة في أصول البحث، وهي بحق مقدمة يجب أن يشتمل عليها كل معجم (23) إن قسماً من الملاحظ التي سجلتها على منهج الصَّفديّ جاءت نتيجة لقراءتي المتأنية لكتاب الغوامض، بعد مقارنة نصوصه بما يقابلها في الصحاح المطبوع، واستعنت في استنباط قسم منها بتعليقات محقق الغوامض المذكورة في هوامش الكتاب، في أثناء قراءتي المتفحصه لها.

(24) الغوامض: 61.

(25) وهي التي يجمعها قولك: سألتونيها. / ينظر: الغوامض: 63.

(26) وهي التي يجمعها قولك: جاد طويل أمنتّه. / ينظر: الغوامض: 78.

(27) وهي مثل: الهزمة في الله، أصله: الإلاه، والألف في قراءة من قرأ: (يا أبت) أراد يا أبتاه، والواو في

الأسماء الستة المعتلة المضافة، والباء في يد دم. أصلهما يدي ودمي، والباء في مثل: رَبّ رجل، بتخفيف

الباء من رَبّ، والحاء من حرح، فقالوا: جرّ، والحاء في مثل: بخیخ أصله: بَحّ، بتشديد الخاء، والنون في أنّ

مثقلة ومنذ، تقو ل: إن زيدا قائمٌ ومدّ، والفاء في قولهم: أفّ بالتخفيف، والهاء في شفة، والأصل

شفهة وحذفت من فوه فقالوا: فم. / الغوامض: 86- 87.

من معجمات العربية؛ لأنها مفتاح المعرفة للكشف عن الألفاظ فيه، وقد استغرب محقق الغوامض من تصدير الصَّفَدِيِّ كتابه بها، إذ رأى أن كتابه لا يحتاج إليه (28)، ولا يرى هذا البحث في الأمر غرابة؛ لأن الغموض الذي وسم به الألفاظ التي أوردها في هذا الكتاب مرده إلى واحد من هذه الأمور الثلاثة (الإبدال والزيادة والحذف) فهذه المقدمة الصرفية أراد لها الصَّفَدِيُّ أن تكون منارةً ترشد قارئ الصحاح إلى مكامن الغموض في مواضع أصول ألفاظ الصحاح، فهي إلى جانب فائدتها في تسهيل الأمر على القارئ لمعرفة مواضع الألفاظ، أراد أن يعرفه لماذا أورد الجَوْهَرِيُّ ما أورده من الألفاظ التي سماها الغوامض في هذا المكان دون سواه، ومن ثمَّ ليسهل عليه تجاوز هذه الصعوبة في البحث عن الألفاظ في كل المعجمات العربية.

2. لم يعتمد على نظام الجَوْهَرِيِّ في ترتيب مواد كتابه، بل رتبها على حروف المعجم بحسب أوائل الحروف، ذاكراً أول الكلمة وثانيها، إذ قال بعد الانتهاء من المقدمة وقبل أن يبدأ بالهمزة: ((ومن هنا أشرع في سياق ما وقع من الغوامض في كتاب الصحاح للجوهري - رحمه الله - مرتباً له من أوائل الكلم على حروف المعجم)) (29)، وفي هذا القول إشارة إلى أنه لن يتابع الجَوْهَرِيُّ في منهجه في ترتيبه الألفاظ من أواخر الكلم. وحرص الصَّفَدِيُّ في أثناء إيراده الغوامض على ألا يعيد الكلمة إلى أصلها الثلاثي، فكلمة (الأترجة) تذكر في باب الهمزة مع أن أصلها (ترج)، وكلمة (العنقر) تذكر في باب العين مع النون مع أن أصلها (عقر). وخلاصة الكلام أن ترتيب غوامض الصحاح هو ترتيب هجائي يراعي

(28) ينظر: الغوامض: 44 (مقدمة المحقق).

(29) م. ن: 87.

أوائل الكلمات، دون النظر إلى الأصول سواء أكانت ثلاثية أم رباعية أم خماسية، وهو بهذه المثابة جديد على صناعة المعاجم، لكن الصَّفَدِيّ لم يكن رائداً في هذا الترتيب على نحو مطلق، فكتاب (الأشباه والنظائر في الألفاظ القرآنية) المنسوب إلى الثعالبي (429 هـ) قد رتبت فيه الكلمات كما هي من غير ما إعادة إلى أصولها الثلاثية، ولم ينظر فيه إلى تتالي الثواني والثالث، كما أن (كتاب اصطلاحات الصوفية) للشيخ كمال الدين عبد الرزاق القاشاني (735 هـ) من صوفية القرن الثامن للهجرة له ترتيب مشابه، إذ رتب مؤلفه اصطلاحات الصوفية حسب الطريقة الأبجدية "أبجد هوز" من غير مراعاة الثواني وما يليها، إذ لم يُعَنَّ بإعادة المصطلح إلى أصله كما هو شأن معجمات اللغة. وثمة كتاب آخر مشهور له ترتيب مشابه لترتيب (غوامض الصحاح) هو (كتاب التعريفات) للجرجاني (816هـ)⁽³⁰⁾.

وبناء على ما تقدم قال محقق الغوامض: ((إذا ما استثنينا كتب الاصطلاحات لم نعثر على عمل معجمي قبل الصَّفَدِيّ نحا هذا النحو، وهذا يعني أن ترتيب (غوامض الصحاح) لم يسبقه إليه أي عمل معجمي قبله، وهذا الترتيب أخذت به معجمات معاصرة لنا مثل (معجم المرجع) لعبد الله العليلى، و(معجم المرائد) لجبران مسعود))⁽³¹⁾ وقد سبقهما إلى ذلك الشيخ محمد النجاري (1332هـ)، إذ ذكر الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في مقدمته للصحاح أن النجاري أعاد ترتيب (لسان العرب) و(القاموس المحيط) على نسق جديد غير مسبوق، وهو أنه رتب موادهما على الحروف الهجائية، مهملات الاشتقاق والتجريد⁽³²⁾. ويتضح لمن يتصفح

(30) ينظر: الغوامض: 40- 42.

(31) ينظر: م.ن: 42.

(32) ينظر: مقدمة الصحاح: 177، و غوامض الصحاح: 42 (مقدمة المحقق).

كتاب الغوامض أن الصَّفديّ لم يراع في ترتيب كلماته الحرف الثالث من الكلمة في كثير من المواضع، إذ أورد لفظي (الابن وابنم) قبل ألفاظ (الإبريسم) و(الإبريق) و(إبراهيم) و(الإبزيم) و(الأبلم)، هذا فضلاً عن أن المحقق قد نبه في أكثر من موضع على أنه وجد في الأصل المخطوط كلمات وضعت في غير موضعها الذي يجب أن تكون فيه على وفق الترتيب الهجائي⁽³³⁾، وهذا ما دفعه إلى أن يعد هذا الصنيع مأخذاً من المآخذ التي أخذها على الصَّفديّ، وعلل ذلك بأنه ((كان في عجلة من أمره، فل م يكن دقيقاً في ترتيب الكلمات، وخاصة فيما يتعلق بثوالت الحروف))⁽³⁴⁾، والحق إنه من غير المعقول أن تكون هذه المسألة قد غابت عن ذهن الصَّفديّ، وهو العالم الناقد المحقق، لكنني أعزو ذلك إلى أحد أمرين إما إلى عبث النساخ، أو إلى المنهج الذي اختطه لنفسه في المقدمة حين قال: ((ورتبت ذلك على حروف المعجم، فأذكر أول الكلمة وثانيها في مكان لا محيد لها عنه ولا محيص، وأضعها في سِفْر سفور بعدما كان في عيص عويص))⁽³⁵⁾، فهو لم يشر إلى ثالث الكلمة، وسبب ذلك في نظري يعود إلى أنه أراد أن يجمع (الغوامض)، وينسقها على وفق نسق واضح، ولم يكن هدفه صنع معجم لها، وإنما وضع دليل يسهل على القارئ طريقة البحث عنها في الصحاح - كما ذكرنا-⁽³⁶⁾، فالمسألة إذلاً لا تتعلق بالعجلة وعدم الدقة، وعدم المعرفة، لأنّ هذه المسائل لا تغيب عن باحث مبتدئ، فكيف بالعلماء الحاذقين أمثال الصَّفديّ!!

(33) ينظر على سبيل المثال: الغوامض: ص162 (الهامش 9).

(34) م.ن:45(مقدمة المحقق).

(35) الغوامض:62.

(36) ومثل هذا الصنيع - عدم مراعاة الحرف الثالث - وجدته في كتابه(تصحیح التصحيف وتحريف التحريف)، الذي وعد في مقدمته ص63، أن يرتبه على وفق حروف المعجم، لكنه لم يراع الحرف الثالث دائماً في أثناء إيراد ألفاظ كتابه، إذ قدم (أمان) على(أصع) في بداية الهمزة والألف بعدها) ينظر: تصحيح التصحيف:66.

لكن الشيء اللافت في الغوامض أنه في بعض الأحيان يخرج عن الالتزام بالحرف الثاني من الكلمة، إذ بدأ في حرف الهمزة بلفظ الجلالة من غير مراعاة الترتيب الذي سار عليه في الكتاب كله، إذ يفترض أن يكون موضع لفظ (الله) بعد (أبائيل) و(إبان) و(إبرهه)⁽³⁷⁾، وغيرها من الألفاظ التي يفترض أن يوردها قبله، وربما كان السبب في ذلك - في نظري - تعظيماً للفظ الجلالة، ليجعله الصَّفديّ خير ما يستفتح به ألفاظ هذا الكتاب، وإن لم يصرح بذلك.

3. لم يلتزم الصَّفديّ بكلام الجَوْهريّ بل كان يتصرف بالنصوص⁽³⁸⁾، تقديماً، وتأخيراً⁽³⁹⁾، واختصاراً⁽⁴⁰⁾، وتغييراً لألفاظها⁽⁴¹⁾، وحذفاً لأجزاء منها، وتبرز هذه المسألة بروزاً كبيراً في حذفه أغلب ما استشهد به الجَوْهريّ على الألفاظ التي رأى الصَّفديّ فيها غموضاً في أصلها الاشتقائي، ولهذا جاء كتاب الغوامض قليل الشواهد، والجدول الآتي يبين نسبة ما حذف من شواهد الصحاح:

(37) ينظر: الغوامض: 87- 88.

(38) ينظر على سبيل المثال: م.ن: (لفظ أمين، ص 101)، و(لفظ الأكل، ص 98، ولفظ رفاهية ص 147). ثم تنظر: الألفاظ نفسها في الصحاح، لملاحظة مدى تصرف الصَّفديّ بالنصوص.

(39) ينظر: الغوامض/109 (لفظ البلندج) نموذجاً على التقديم والتأخير في عبارة الجَوْهريّ.

(40) ينظر: م.ن: 108، (لفظ البُعْي) نموذجاً على اختصار عبارة الجَوْهريّ.

(41) ينظر: م.ن (لفظ الجنيد، ص 123، ولفظ السرندد ص 154) نموذجين على تغيير الصَّفديّ ألفاظ الجَوْهريّ.

اسم الكتاب	الشواهد الشعرية	الشواهد القرآنية	الشواهد الحديثية	الشواهد المثلية
الصحاح ⁽⁴²⁾	9303	967	744	444
غوامض الصحاح	12 ⁽⁴³⁾	3 ⁽⁴⁴⁾	3 ⁽⁴⁵⁾	1 ⁽⁴⁶⁾

وفضلاً عن حذف الصَّفَدِيِّ أغلب شواهد ألفاظ غوامضه كما يتضح من الجدول أعلاه، فإن ه حذف من نصوص هذه الألفاظ أسماء أغلب من روى عنهم الجَوْهَرِيُّ من علماء اللغة العربية أيضاً، إذ على الرغم من أن الجَوْهَرِيُّ قد اعتمد اعتماداً كبيراً على الرواية، إذ بلغ مقارب ما ضمه كتابه من روايات منسوبة إلى أصحابها (5500) خمسة آلاف وخمسمائة رواية⁽⁴⁷⁾، فإنَّ الصَّفَدِيِّ لم ينسب إلا (22) اثنتين وعشرين رواية إلى

(42) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهَرِيِّ: عامر باهر الحياي، رسالة ماجستير، بإشراف د. عبد الوهاب

محمد علي العدوانى - كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989: ص 80.

(43) ورد منها ثلاثة أبيات شعرية في متن الكتاب/ينظر: الغوامض: 158، 173، 190، وتسعة في المقدمة

، ذكرها في أثناء حديثه عن حروف الزيادة والبدل والحذف، اثنان منها رجز وينظر: م: 61، 63، 64،

82، 84، 85، 86.

(44) ينظر: م: 78، 86، 111.

(45) ينظر: م: 111، 168، 230.

(46) ينظر: م: 234.

(47) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهَرِيِّ: 127 .

أصحابها⁽⁴⁸⁾، إنَّ آية موازنة بين الرقمين المذكورين أنفاً تكشف نسبة ما حذفه الصَّفَدِيُّ من روايات الجَوْهَرِيِّ فيما وضحه من غوامض الصحاح، وبسبب هذا المنهج القائم على الاختصار جاءت نصوص الصحاح التي ذكرها في كتابه مختصرةً أيضاً، ما عدا مواضع قليلة جداً لم يختصر الصَّفَدِيُّ نص الجَوْهَرِيِّ فيها اختصاراً شديداً، ولكن مع هذا حذف منها الشواهد⁽⁴⁹⁾. وقد يبلغ تصرف الصَّفَدِيِّ بنصوص الجَوْهَرِيِّ حد الاضطراب⁽⁵⁰⁾. كما قد يكون الاختصار مخللاً بنص الجَوْهَرِيِّ⁽⁵¹⁾، وقد يخطئ في نقل نصوص الصحاح، كما حدث في لفظ "المئَل" حين قال: ((المؤئَل.. المَلْجَأ. وكذلك المؤلّه: المهلكة. أوردتهما في وأل))⁽⁵²⁾، وقد

(48) ينظر : غوامض الصحاح : الصفحات : 63، 63، 74، 76، 82، 81، 96، 89، 113، 149، 165

172، 174، 183، 187، 191، 217، 208، 224، 225، 226، أما العلماء الذين نسب الصَّفَدِيُّ

إليهم الروايات وعدد ما نسب إلى كل واحد منهم فسأذكرهم مرتبين بحسب سني وفياتهم وكما

يأتي: الخليل (175 هـ) (روايتان)، سيبويه (180 هـ) (4 روايات)، يونس بن حبيب (183 هـ) (رواية

واحدة)، الفراء (207 هـ) (رواية واحدة)، أبو عبيدة (210 هـ) (3 روايات)، أبو

زيد (215 هـ) (روايتان)، الأصمعي (216 هـ) (3 روايات)، ابن الأعرابي (231 هـ) (رواية واحدة)، ابن

السكيت (244 هـ) (رواية واحدة)، المازني (249 هـ) (رواية واحدة)، المبرد (285 هـ) (رواية

واحدة)، الأخفش (315 هـ) (رواية واحدة).

(49) ينظر على سبيل المثال: الغوامض: 217، لفظ (المئِنَّة)، والصحاح: 2199/6. إذ يتضح من الموازنة بين

نصي الكتابين أن الصَّفَدِيُّ لم يغال في الاختصار، مع أنه قد حذف نص الحديث النبوي الذي وردت فيه

الكلمة، وحذف شرح الأصمعي للحديث، والرجز الذي استشهد به.

(50) ينظر: الغوامض (لفظ الصيدين ص166)، والصحاح: 2151/6.

(51) ينظر: الغوامض (لفظ الخصية ص125)، والصحاح: 2327/6.

(52) الغوامض: 215.

علق محقق الغوامض على كلام الصفدي بقوله: ((كذا كتب الصفدي، وصوابه ما ورد في الصحاح: المونل: الملجأ، وكذلك المَوَالَة مثال المهلكة.))⁽⁵³⁾.

4. ضَبَطَ الصفدي معظم الكلمات بالنص، فضلاً عن أنه ضبطها بالشكل، وهذا دليل على دقته وحرصه على أن يجعل كتابه في منأى عن التصحيف والتحريف، ومن الأمثلة على ذلك قوله: ((إبان: بكسر الهمزة وتشديد الباء الموحدة. وهو وقت الشيء وأوانه))⁽⁵⁴⁾، وقوله: ((الأتاوة: بفتح الهمزة، والتاء ثالثة الحروف: الخراج...))⁽⁵⁵⁾، لكنه قد يخرج عن هذا المنهج أحياناً، فتأتي ألفاظه غير مضبوطة بالنص كما عودنا أن يفعل⁽⁵⁶⁾، أو أنه يضبطها ضبطاً يختلف عما هو موجود في الصحاح المطبوع⁽⁵⁷⁾.

5. يذكر معاني الألفاظ التي يوردها في كتابه، كقول ه: ((الوحي: الكتاب، وجمعه وحيٌّ مثل حلي وحلي))، ولكنه يهملها إذا كانت مهملة في الصحاح، ومن أمثلة ذلك قوله: ((الإهليلج: بكسر الهمزة. مُعَرَّب. أورده في هلج))⁽⁵⁸⁾، وحين عدت إلى الصحاح⁽⁵⁹⁾ تبين أن الجوهري قد أورده من دون معنى؛ لأنه ثمر معروف

(53) م.ن: 215، الهامش (2)، وينظر: الصحاح: 1838/5.

(54) الغوامض: 88.

(55) م.ن: 90.

(56) ينظر: على سبيل المثال: م.ن: (لفظ البُرُئُص ص 107، ولفظ اقرنمط ص 99)، وغير ذلك كثير.

(57) ينظر: م.ن: (لفظ التُّرْمُطَةُ ص 116). إذ ورد اللفظ في الصحاح: 1117/3 بفتح الميم.

(58) الغوامض: 103.

(59) ينظر: 351/1.

كما ذكر الفيروز آبادي⁽⁶⁰⁾. وقد يهمل الصَّفَدِيّ معنى اللفظ وهو مذكور في الصحاح، يتمثل ذلك بقوله: ((الفَدَوْكَسُ: ...أورده في فدكس))⁽⁶¹⁾، وفي الصحاح⁽⁶²⁾: ((الفَدَوْكَسُ: الأسد، مثل الدَّوْكَسِ. وفَدَوْكَسٌ أيضاً: رهطُ الأخطل الشاعر، وهم من بني جُشَمَ بن بكر))، وقد يذكر الصَّفَدِيّ معنى اللفظ لم يذكر في الصحاح المطبوع، كقوله (الغيداق:.. الرجل الكريم)⁽⁶³⁾، والشيء نفسه حدث في لفظي (العلام)⁽⁶⁴⁾، و(العُثمَان)⁽⁶⁵⁾.

6. يذكر الصَّفَدِيّ موضع اللفظ الذي ذكره فيه الجَوْهَرِيّ، كأن يقول: ((سبحان الله: معناه التنزيه. ومعناه أبرئ الله من السوء براءة.أورده في سبح.))⁽⁶⁶⁾، وإذا ما صادف أن ذكر الجَوْهَرِيّ لفظاً في موضعين تابعه في ذلك وأشار إلى الموضعين اللذين ذكر الجَوْهَرِيّ اللفظ فيهما، دون أن يرجح أحدهما، ومثال ذلك قوله: ((سَامٌ أبرص: هو من كبار الوزغ أورده في برص. وأورده أيضاً في سم.))⁽⁶⁷⁾، ولكنه في نص آخر يرجح صحة إيراد الجَوْهَرِيّ إياه في أحد الموضوعين، ثم يعلل هذا الترجيح، كما في قوله: ((البُلْهَنِيَّة...أورده في بلهن،

(60) ينظر: القاموس المحيط: الفيروز آبادي (817هـ)، ط 2 مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1952 :

220/1، وفيه: ((الإهليلجُ: ثمر معروف منه أصفر ومنه أسود وهو البالغ النضج))، وينظر:

التاج: 281/6.

(61) الغوامض: 183-184.

(62) 957/3.

(63) الغوامض: 182، وينظر: الصحاح: 1536/4.

(64) ينظر: الغوامض: 176، والصحاح: 1991/5، وفي: ((والعلام بالضم والتشديد: الجناء)).

(65) ينظر: الغوامض: 170، والصحاح: 1980/5، وفي: ((والعُثمَانُ: فرخُ الحبارى)).

(66) الغوامض: 153.

(67) م.ن: 152.

وقال: هو ملحق بالخماسي. وأورده أيضاً في باب بله قلت: وهو الصحيح، والنون والياء فيه زائدتان للإلحاق بـ (خُبُعْتِنَة)؛ لأن هذا مشتق من البله، أي عيش أبله قد غفل.))⁽⁶⁸⁾

ولكن اللافت أن الصَّفَدِيّ قد يهمل ذكر المكان الذي أورد فيه قسماً من الألفاظ، مخالفاً بذلك منهجه الذي سار عليه، والغاية التي ألفت الكتاب من أجلها، ومن أمثلة ذلك قوله: ((السِّيَّان: المثلان، الواحد سيّ.))⁽⁶⁹⁾، وقوله: ((سيما: كلمة يستثنى بها وهو سيّ ضم إليه ما، ولك في الاسم الذي بعد ما الرفع والجر.))⁽⁷⁰⁾ وقوله: ((الإبْرِيْق: السيف الصقيل الشديد البَرِيْق. والإبْرِيْق واحد الأباريق.))⁽⁷¹⁾، ومثل هذا حدث في لفظ (الزُّنْيِي)⁽⁷²⁾. ولست أدري من أسقط جملة (أورده في كذا) النساخ أم أن الصَّفَدِيّ سها عن ذكرها؟!!!

واللافت أيضاً أن الصَّفَدِيّ يشير إلى المادة التي يفترض أن يكون الجَوْهَرِيّ قد ذكر اللفظ فيها، وعن العودة إلى الصحاح المطبوع اتضح أن الجَوْهَرِيّ قد ذكر اللفظ في مادة أخرى هي غير المادة التي أشار إليها الصَّفَدِيّ، ومثال ذلك أنه عندما ذكر أن الجَوْهَرِيّ قد ذكر لفظ (الوأي) الذي يعني الوعد في (وأأ)⁽⁷³⁾، لم يكن مصيباً فيما ذهب إليه، إذ لم يرد اللفظ في الصحاح المطبوع في هذا الموضع، بل

(68) م.ن:109.

(69) م.ن:159.

(70) م.ن:159-160.

(71) م.ن:89.

(72) م.ن:152.

(73) ينظر: م.ن:228.

ورد في (وأي) (74). وقد يصحف الصَّفديّ لفظاً مما يترتب عليه أن يورده في غير
الموضع الذي ورد فيه في الصحاح، وهذا ما حصل في لفظ (المؤاجنة)، إذ ذكر
الصَّفديّ أن الجَوْهريّ أورده في أجن (75)، وهو في الصحاح المطبوع بالحاء
المهمله (المؤاجنة: المعادة) وقد وردت في (أحن) (76)، وهذا هو الصواب. ومما
خرج الصَّفديّ فيه عما قرره في مقدمته من أنه سيورد في كتابه الألفاظ التي
"يتعذر كشفها" هو إيراد لفظاً لا يتعذر على أحد كشفه، وه لفظ (الجاحظ) (77)،
هذا فضلاً عن أنه لم يذكر أين أورده الجَوْهريّ.

7. لم يتعرض لنقد الألفاظ التي أوردها إلا في ثلاثة مواضع - كما ذكرنا - و هذه
المواضع هي:

أ. قوله: ((الترجُمان: المسر، وه و بضم التاء والحيم. وهو من مناكير صاحب
الصحاح، ولم يسمع ذلك من العلماء الأثبات)) (78)، يلحظ من تعليقه الصَّفديّ أن
معياره في التخطئة هو عدم السماع من العلماء الأثبات.

ب. وقوله: ((الدرديمُ: ..الناقاة المسنة، وه ي الدرداء، والميم زائدة كما قالوا: يلقم
ودقعم في الدلقاء والدقعاء. أورده في درد، ثم إنه أورده في درم فوهم فيه)) (79)،
يلحظ أن توهيمه للجوهري يتصل بعدم إيراد اللفظ في الموضع الصحيح الذي

(74) ينظر: الصحاح: 2518/6.

(75) ينظر: الغوامض: 214.

(76) ينظر: الصحاح: 2068/5.

(77) ينظر: الغوامض: 117.

(78) الغوامض: 112.

(79) م.ن: 140.

يجب أن يوضع فيه بحسب رأي الصفدي. وطالما وهم الجوهرى مثل هذا التوهيم في (نفوذ السهم) كما سيأتي .

ج. وقوله: ((يعقوب: اسم رجل. وهو ذكر الحجل. كذا قال الجوهرى. وهو غلط، وسأذكره إن شاء الله في أوهامه وأغلاطه))⁽⁸⁰⁾، يبدو أن الغلط في هذا الموضع يتصل بالمجال الدلالي، كما أن قوله "وسأذكره إن شاء الله في أوهامه وأغلاطه" يعني في كتاب (نفوذ السهم). وعلى أية حال فإن ما نُبِتَ من ملاحظ على منهج الصفدي لا يقدح بالمنهج العام للكتاب، ولا يقلل من أهميته.

المبحث الثاني: نفوذ السهم فيما وقع للجوهرى من الوهم

مخطوط⁽⁸¹⁾ في النقد اللغوي تتبع فيه الصفدي أو هام الجوهرى، ويقع في جزأين، تضمن الأول منهما جزءاً من مادة الصحاح وتعليق الصفدي عليه، ابتداء من باب الألف المهموزة إلى باب القاف، مرتبة بالتسلسل على تبويب الصحاح.

(80) م.ن: 232- 233.

(81) اعتمدت في دراستي لنفوذ السهم في هذا البحث على الجزء الأول من مخطوط (نفوذ السهم)، كما ن قد زودتني به الدكتورة مناهل فخر الدين فليح - رحمها الله - وهذا المخطوط مصور عن مصورة معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية بالقاهرة، وقد صوره المعهد عن نسخة المكتبة العمومية بالأستانة والكتاب كاملاً يقع في جزأين، وقد نسخت بخط يدي نصوصاً مهمة من هذا المخطوط. والكتاب سجله الباحث أحمد مفرح أحمد السيد موضوعاً لرسالة ماجستير في كلية دار العلوم بالقاهرة بإشراف الدكتور أحمد مختار عمر، للعام الدراسي 1985- 1986 م، تحت عنوان (كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهرى من الوهم لصالح الدين الصفدي تحقيق ودراسة)، تنظر: مجلة معهد المخطوطات العربية، العدد 23 ، وكان لي أكثر من محاولة للحصول على هذه الرسالة لكن لم أفلح في أي منها، وعلمت بأخرة بعد أن انتهيت من طباعة البحث أنه قد صدر حديثاً عن دار البشائر الإسلامية ببيروت (كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهرى من الوهم) بتحقيق: محمد عايش ، وقد قام المحقق بالاعتماد على مخطوطة شهيد علي، ومخطوطة المكتبة العمومية التي اعتمدت على مصورتها في هذا البحث كما ذكرت آنفاً.

وتضمن الجزء الثاني ما تبقى من هذه المادة ابتداء من باب الكاف إلى آخر الحروف الهجائية⁽⁸²⁾.

وصف المقدمة⁽⁸³⁾: بدأ الصَّفديّ نفوذ السهم بمقدمة تقع في ثلاث أوراق،

استهلها بقوله: ((بسم الله الرحمن الرحيم، عفوك اللهم، الحمد لله الذي تنزه علمه عن الغلط، وتنزل حلمه على ذوي الزلل والسقط، وتوفو حكمه فما زاغ عن العدل ولا قسّط بحمده على نعمه التي لا تزال هائية الديم، غالية القيم، عالية الشيم، ونشه د أن لا إله إلا الله الذي علم آدم الأسماء كلها، وأحكم لغة العرب، وأعلى محلها، وفاوت بين الأذهان، فأدقها وأجلها، ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، الذي أوتي من الكلم جوامعها، وشق على قريش معارضته لما شق مقاله مسامعها، وقطع من قلوب معانديه نياطها لما قطع من أعادييه مطامعها، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه خطباء المنابر وفرسانها))⁽⁸⁴⁾، وبعد هذا الاستهلال أثنى على الصحاح ومؤلفه فقال: ((وبعد فإن صحاح الجَوْهريّ كتاب اشتهر بالسعادة، وظهر بالإفادة، وبهر بالإجادة، وقهر ما سواه من التصانيف، حتى خرق العادة، وأخلق رسوم محاسنها المعتادة، وتجلت في أفلاك صحفه كواكب حروفه الوقادة، واشتغلت به مشيخة العلم النقالة، وذوو الأذهان النقادة؛ لأن الجَوْهريّ رحمه الله تعالى غاص على تحصيل ما فيه زواجر اللجج، وأبغى دواعيه بواضحات الأدلة وبينات الحجج، وأبدع فيما رتب

(82) ينظر: نفوذ السهم: 1/ الورقة 112، إذ قال الناسخ فيها: ((هنا تم الجزء الأول من نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم...ويتلوه إن شاء الله تعالى باب الكاف من كتاب الصحاح في اللغة.)) وينظر: نشاط الصَّفديّ في النقد والبلاغة: 105.

(83) سبق لي أن ذكرت نصوصاً من هذه المقدمة في أثناء حديثي عن كتب الصَّفديّ الأخر، لذا تجنبت هنا تكرار سرد هذه النصوص.

(84) نفوذ السهم: 1/ الورقة 1

وبوب، وقرب على الأذهان ما استغلق من غيره وتصعب، فجاء قريب المأخذ من الكاشف، سهل التناول عذب المرافف...⁽⁸⁵⁾، ثم تحدث بعد ذلك عن الكتب التي ألفها حول الصحاح قبل (نفوذ السهم)، فأشار إلى "الغوامض" بقوله: ((ولما جمعت غوامضه ورتبتها وألفت دررها وهذبتها))⁽⁸⁶⁾، وأعقب حديثه عن الغوامض بحديث عن كتاب آخر دار حول كتاب الصحاح أيضاً ذلك هو كتاب "حلي النواهد" الذي ألفه كما يتضح من كلامه بعد الغوامض، وقد ذكرنا ما قاله عنه في أثناء حديثنا عن كتاب "حلي النواهد"، وتكلم بعد ذلك على ما وجده من أغلاط وسقطات وتصحيقات وأوهام في الصحاح، فجمعها كلها وأودعها متن كتابه "نفوذ السهم"، وسأشير إلى نص ما قاله في هذا الصدد في العنوان الآتي:

دواعي تأليفه: إن تأليف الصَّفديّ الكتب الثلاثة التي أشرنا إليها، والتي

جاءت دراسة لشواهد الصحاح، وتلخيصاً له، وتوضيحاً لغوامضه، حتم عليه قراءة الصحاح قراءةً دقيقةً، عرض له في أثناءها أغلاط وأوهام للجوهري، رأى ضرورة إفرادها في كتاب مستقل، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه (غوامض الصحاح) حين قال: ((وقد خطر لي بعد الفراغ من هذا الكتاب أن أجمع ما في الصحاح من الغلط والوهم، وما خطا فيه الجوهري إلى الخطاء وخرج منه السهم))⁽⁸⁷⁾، كما نوه بكتاب (نفوذ السهم) في مقدمة كتابه (تصحيح التصحيح وتحريير التحريف)، إذ قال: ((وأما ما عثرت عليه من التصحيح في كتاب الصحاح

(85) م.ن: 1/الورقة 1-2، وينظر: نشاط الصَّفديّ أبو الصفاء صلاح الدين خليل بن أبيك (ت764 هـ): مناهل

فخر الدين فليح، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية،

1397هـ/1977م: 107.

(86) نفوذ السهم: 1/الورقة 2.

(87) ص62.

للجوهرى، فقد ذكرت ذلك مستوعباً في كتابي (نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم)⁽⁸⁸⁾، وكرر مثل هذا الكلام في متن كتاب التصحيح حين أشار إلى تصويبه خطأ للعامّة فقال:

((وقد أشبعتُ القول في هذه المسألة في كتاب (نفوذ السهم فيما وقع

للجوهرى من الوهم)⁽⁸⁹⁾

إذا كان (نفوذ السهم) هو الكتاب الذي وعد الصّفديّ بأن يخصصه لجمع ما في الصحاح من الغلط والوهم والتصحيح وبيان الصواب إزاءه، وقد أكد هذه المسألة في مقدمته لنفوذ السهم حين قال: ((وكنّت في أثناء مروري بتصفح أوراقه، {يقصد كتاب الصحاح}، والتحلي بقلائد فوائده، التي يقابلها طرف النجم بأطرافه، أعثو على الغلطة بعد الغلطة، وأقع بالسقطة بعد السقطة، فكّم مررت فيه بتصحيح بعد تصحيح، ووهّم لا يليق كدره بصفاء ذلك التصنيف، فوعدت نفسي بعد الفراغ من حلي النواهد أن أجمع تلك الأوهام وأدونها في مصنف، ميراها لبيب إلا تتيم بحسنه أو هام. والآن فقد شرعت في ذلك، وقطعت بيده الموحشة في ليل جهالتي الحالك)⁽⁹⁰⁾، وكان طبيعياً أن يستتبع عناية الصّفديّ بالصحاح وإعجابه به، وإقباله عليه دراسة ونقداً إطلاعه على مؤلفات من كتب عنه قبله، فوجد أن هؤلاء ((السابقين عليه الذين ألفوا في ذلك، منهم من اختصر فأخلّ كأبي سهل الهروي، وعلي بن حمزة البصري، ومنهم من أطنب جداً وأهمل بعض الأوهام برغم ذلك

(88) ص 64

(89) ص 331.

(90) 1/الورقة: 2

كابن بَرِّي))⁽⁹¹⁾ إذا كان قصور هذه الكتب عن الغاية، قد زاده مضياً في تأليف "النفوذ"⁽⁹²⁾، وهذا ما أراده بقوله: ((ولما رأيت من تتبع ذلك ونبه عليه في الحواشي وأتى بشيء قليل العدة لأشياء كالشيخ أبي سهل الهروي وعلي بن حمزة، ومن لم يعلم الفضلاء قصده ولا رمزه، أما الشيخ العلامة ابن بَرِّي فإنه مد إطناب إطنابه وسها طرف السهي إلى ما أتى به من إسهابه.. فجمعت ما قيل إلى ما قلت ومشيت فيه على سجيّتي وما حلت...))⁽⁹³⁾.

بين الصفدي وابن بَرِّي : على الرغم من نقد الصفدي لسابقيه من نقاد الصحاح، فإنه اعتمد في نقده على آرائهم واستند إلى طائفة من أحكامهم، وبخاصة ابن بَرِّي الذي وجدته قد اعتمد على حواشيه - التي أطلق عليها (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح) - اعتماداً كبيراً، وطالما أشار إلى ذلك بقوله: " قال ابن بَرِّي رحمه الله تعالى"، ولكنه في بعض المواضع لا يشير فيها إلى نقله عن ابن بَرِّي على الرغم من ذكره لنصه حرفياً. وعليه يمكن القول إن الصفدي تتبع ابن بَرِّي فيما أهمل وأجمل، ووقف على ما فات غيره في هذا الغرض، وعمد إلى إكمال النقص وتفصيل المجمل وتثبيت الساقط وتصحيح الغلط وإزالة اللبس، وضم ما قيل في ذلك إلى ما قاله هو فاستوى له كتاباً، جرى فيه ذكر ابن بَرِّي والهروي وغيرهما من أصحاب اللغة والأدب⁽⁹⁴⁾. لذا لا نستغرب أن نجد أكثر ما نسبه الصفدي إلى الجوهري من الوهم قد ذكره قبله ((ابن بَرِّي الذي أقام الصفدي كتابه على حواشيه، ولكن الصفدي زاد بعض أشياء ليست في حواشي ابن بَرِّي، كما زاد أشياء في الأمور التي اشتركا فيها، وإن كان راعى الاختصار أكثر منه. ولم يحذف

(91) المعجم العربي نشأته وتطوره: 526/2.

(92) ينظر: نشاط الصفدي: 107.

(93) نفوذ السهم: 1/الورقة: 3.

(94) ينظر: نشاط الصفدي: 107.

من ابن برّي إلا الأماكن التي كان يتناول فيها شواهد الجوهري بتكميلها ونسبتها إلى أصحابها. ولعله حذفها لأنه عالجه في كتابه (الجلي النواهد).⁽⁹⁵⁾ وقد اعتمد الصّفديّ على نظام الجوهريّ نفسه في ترتيب المواد في كتابه، كما فعل ذلك معظم من ألف كتاباً حول الصحاح، وبخاصة ابن برّي. أما أسلوبه في عرض المادة فهو يشبه أسلوب ابن برّي أيضاً، إذ يذكر نص الجوهريّ الذي يروم نقده بقوله: ((قال الجوهريّ رحمه الله تعالى))، ثم ينقده مبتدئاً ذلك بقوله: ((قلت)). كما أن طريقته في نقد الصحاح مشابهة لطريقة ابن برّي من حيث أنها لا تقوم على تتبع كل مواد الصحاح، وإنما يختار المادة التي يرى أن فيها ما يستوجب النقد مجتزئاً قول الجوهريّ الذي يريد نقده أو التعليق عليه، وقد يتجاوز مواد كثيرة من الصحاح لا يرى فيها ما يستوجب النقد، وفي أحيان كثيرة يتناول المواد نفسها التي تناولها ابن برّي في النقد.

إن تأثر الصّفديّ الكبير بابن برّي جعل القدماء يقولون عنه - محقين - إنه قد ((قلد فيه { أي في نفوذ السهم } ابن برّي، فلا يكاد يذكر مسألة من عنده، إلا بعض أدبيات، والاستدلال ببعض أبيات))⁽⁹⁶⁾، ويقول الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في هذا المعنى: ((ولم يأت في كتابه هذا بجديد مذكور، بل تضيف ابن برّي وأخذ نقوده بعد تجريدها من الشرح وتكملة الشواهد))⁽⁹⁷⁾ وهذا ما تؤكد لي في أثناء قراءتي الجزء الأول من مخطوط "نفوذ السهم"، والموازنة بين قسم من مواده وما يناظرها من مواد كتاب ابن برّي في جزأيه المطبوعين (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح) المعروف بحواشي ابن برّي.

(95) المعجم العربي نشأته وتطوره: 527/2.

(96) المعجم العربي نشأته وتطوره: 527/2.

(97) مقدمة الصحاح: 184.

التعليقات النقدية للصفدي: دأب الصفدي على أن يشفع كلام الجوهري

الذي كان يورده في كتابه (نفوذ السهم) بتعليقات نقدية يبتدئها عادة بقوله (قلت)، شأنه في ذلك شأن تعليقات الأزهرى في كتابه (تهذيب اللغة)⁽⁹⁸⁾، وقد اشتملت هذه التعليقات على مجالات نقدية متنوعة، تكاد تكون مشابهة لما ورد في الكتب التي نقدت الصحاح⁽⁹⁹⁾، أمثال كتاب ابن برّي المذكور آنفاً، وكتاب القفطي (646هـ) (الإصلاح لما وقع من الخلل في الصحاح)⁽¹⁰⁰⁾، وكتاب الصغاني (650هـ) (التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصاح العربية)⁽¹⁰¹⁾، وكتاب

(98) ينظر: الأزهرى والمعجمية العربية: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد 1422هـ = 2001م: ص365-366، وقد درست تعليقات الأزهرى الباحثة ضباعة عبد العزيز عبد الله في رسالتها للماجستير الموسومة (التعليقات اللغوية للأزهرى في كتابه تهذيب اللغة)، بإشراف الدكتور عامر باهر الحياي، كلية الآداب، جامعة الموصل 1424هـ = 2003م.

(99) وتكاد تكون مشابهة أيضاً للمجالات النقدية التي اشتمل عليها نقد معجمي القرن الرابع للهجرة لعلماء اللغة ورواتها/ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: عامر باهر أسمير الحياي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الموصل 1996، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدوانى: 122 وما بعدها

(100) ينظر: م.ن: 125-128 .

(101) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: 512/2-513، والصاغاني والمعجمية العربية: د. إبراهيم السامرائي، ضمن كتاب مباحث لغوية، منشورات مكتبة الأندلس، مطبعة الآداب في النجف الأشرف 1391هـ = 1971م: ص 221 وما بعدها، ومع معجم الصحاح وحواشيه: د. إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الزدوج (17-18)، الأردن، 1982م: ص 80 وما بعدها، والأمم الصغاني وصاح الجوهري: د. سمير كجو، مجلة معهد المخطوطات العربية، ج2، مج27، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، 1403 - 1404هـ/ 1983 م: ص 534، والصغاني في كتابه التكملة والذيل والصلة على صحاح الجوهري: علي حسن مزبان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1987م: ص 195 وما بعدها.

الفيروز آبادي (817هـ) (القاموس المحيط) ⁽¹⁰²⁾، لكن نقد الصَّفديّ يغلب عليه الطابع الأدبي؛ لكونه أديباً أكثر منه لغوياً، وفيما يأتي إيجاز لأهم هذه المجالات:

1 - تعليقاته على شواهد الجَوْهريّ: وتتمثل بما يأتي:

أ. فصاحة الشاهد: على الرغم من حرص الجَوْهريّ على فصاحة شواهده الشعرية، فإن الصَّفديّ وجه نقداً إلى هذه الشواهد، تتعلق بفصاحتها، فعندما أورد قول الجَوْهريّ: ((الْيُؤْيُؤُ: طائرٌ من الجوارح يُشبهُ الباشق، والجمع اليأيُّ، وجاء في الشعر اليأيي)) واستشهد على ذلك بشعر لم يذكر قائله، إذ قال: ((وقال: ما في اليأيي يُؤْيُؤُ شِرواً))⁽¹⁰³⁾

اعترض الصَّفديّ على استشهاده بهذا البيت بقوله: ((قلت هذا لا يصلح أن يكون شاهداً على دعواه؛ لأن ه من شعر أبي نواس ⁽¹⁰⁴⁾، وأبو نواس لا يستشهد بكلامه على اللغة، وهو مشهور في طردية له: قد اغتدي والليل في دجاء))⁽¹⁰⁵⁾.

(102) ينظر: المعجم العربي: 608/2-612، ودراسات في القاموس المحيط: د. محمد مصطفى رضوان، ط1، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، 1393هـ، 1973م: ص351 وما بعدها، وابن الطيب الفاسي وأثره في المعجم العربي: علي حسين البواب، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة كلية دار العلوم، بإشراف أ.د. عبد الصبور شاهين 1978 م: ص239 وما بعدها، ونقد الفيروز آبادي للجوهري إحصاء وتحليل: د. عامر باهر الحياي، مجلة آداب الرفادين التي تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل، العددان الثالث والأربعون 1427هـ = 2006م، والعدد السادس والأربعون 1428هـ = 2007م: ص283 وما بعدها.

(103) نفوذ السهم: 1/ الورقة 13، وينظر: الصحاح: 85/1.

(104) ينظر: ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ: تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان: 654.

(105) نفوذ السهم: 1/ الورقة 13، و في ديوان أبي نواس: 654 (قد أغتدي والصُّبحُ في دُجاء).

يتضح من تعليقة الصَّفدي أَنَّ اعتراضه يستند إلى أن أبا نواس شاعر مولد لا يعتد بشعره محققو أهل العلم باللغة⁽¹⁰⁶⁾؛ لأن شعره ليس بفصيح في نظرهم، لعدم انتماء قائله إلى عصور الفصاحة التي حددها بمعايير الزمان والمكان والقبيلة، وفي هذه المسألة نظر⁽¹⁰⁷⁾.

ب. نقده رواية الشواهد: ومن أمثلة ذلك تصويبه رواية بيت شعري استشهد

به الجَوْهري، في قوله: ((ذَرَأْتُ الأَرْضَ أَي بَدَرْتُهَا، وَزَرَعْتُ ذَرِيَّةً عَلَى فَعِيلٍ وَأَنْشَدَ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ:

شَفَقْتُ القَلْبَ ثُمَّ ذَرَأْتُ فِيهِ هَوَاكِ فَلَيْمَ فَالْتَأَمَ الفَطُورُ

والصحيح ثم ذَرَيْتُ غير مهموز. ويروى "ثم ذَرَوْتُ فيه"⁽¹⁰⁸⁾)

فعلق الصَّفدي على ما ذكره الجَوْهري من روايات لهذا البيت بقوله:

((قلت: الصوابُ ذَرَوْتُ فِيهِ عَلَى مَا قرأنا عَلَى الأَشْيَاحِ وَعَلَى مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي نَسْخِ الحِمَاسَةِ الصَّحَاحِ، وَسِيَاقُ الكَلَامِ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَبَعْدَهُ ذَرَأْتُ، وَأَمَا ذَرَيْتُ فَعَلَى

(106) ومنهم الجَوْهري نفسه، إذ على الرغم من أن عدد شواهد الشعرية قد بلغ (9303) - كما ذكرنا - فإنه لم يستشهد لشعراء مولدين في الصحاح كله إلا في ثمانية مواضع. / ينظر: الاستدراك على المعجم العربية في ضوء منتئين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس: د. محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة، مطابع الدجوي، القاهرة 1986: ص 66-67.

(107) إذ نرى أنَّ التوليد واحد من السبل المهمة لتطور أية لغة، وأن التمسك بالفصحى القديمة ورفض الاعتراف بالفصحى المحدثّة عائق يؤدي إلى جمود اللغة وانحطاطها وتخلفها. / ينظر: ابن الطيب الفاسي وأثره في المعجم العربي: 226. والنقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: 95 وما بعدها، والاستدراك على الجَوْهري في المعجمات العربية الفيروز آبادي نموذجاً: د. عامر باهر الحياي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج 2 مج 46، بغداد 1420هـ = 1999م: ص 221.

(108) ينظر: الصحاح: 51/1. ولم ينسب البيت فيه إلى قائله.

قول من يرى تحويل الهمزة ، وسيبويه - رحمه الله تعالى - وأتباعه لا يجيزونه إلا في الضرورة، ولا ضرورة هنا تدعو إليه.)) (109) فالصَّفَدِيّ جعل رواية "ذريتُ" بالياء التي عدّها الجَوْهَرِيّ الرواية الصحيحة أضعف الروايات. وقد عزز ترجيحَهُ من مصادره التي يعتد بها.

ولم يقتصر نقد الصَّفَدِيّ على رواية الشواهد الشعرية ، بل رأى في رواية مثلِ استشهد به الجَوْهَرِيّ تصحيفاً ، إذ قال: ((قال الجَوْهَرِيّ: وَكَرَبْتُ الأَرْضَ، إِذَا قَلَبْتَهَا لِلْحَرْتِ، وفي المثل: "الكِـرَابُ على البقر" (110)، ويقال " الكِلابُ على البقر". قلتُ: هذا تصحيفٌ صدرَ من ذكي؛ لأنه ناسبَ بين الكِرابِ والبقرِ، كأنهُ فهم أن الكِرابَ يلزم البقرَ، والأصلُ فيه الكِلابُ على البقرِ، بنصب الباء من الكِلابِ على معنى أرسل الكِلابَ... وقال الأزهري هذا هو الأصل، والأولُ محوٌّ عن وجهه.)) (111) وفي الصحاح المطبوع (112) حُرِكت الباء من (الكِلاب) و(الكِراب) بالنصب والرفع هكذا (الكِرابُ)، ولا أدري إن كان التحريك من صنع المحقق، أم أنه وجده هكذا في الأصل المخطوط، وهذا ما أرجحه ؛ لأن المحقق لم يعلق شيئاً على هذه المسألة، كما عودنا . وفي تعليقة أخرى خطأ الصَّفَدِيّ رواية مثلِ ذكره الجَوْهَرِيّ (113)، ورأى أن رواية أبي عبيد للمثل هي الصحيحة (114).

(109) نفوذ السهم: 1/ الورقة 7.

(110) ينظر: مجمع الأمثال: الميداني (518هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت، لبنان: 2 / 142، وفيه: ((الكِلابُ على البقر... ويقال: الكِراب على البقر.))

(111) نفوذ السهم: 1/ الورقتان 25- 26.

(112) الصحاح: 1/ 211.

(113) ينظر: الصحاح: 3/ 1174.

(114) ينظر: نفوذ السهم: 1/ الورقتان 94- 95.

ج. الخلط بين الحديث والأثر في الاستشهاد: ومن أمثلة ما عده الجوهري

أثراً ورأى الصفدي أنه حديث قوله: ((والعُثْرَاءُ وَالْعُثْرُ: سَفَلَةُ النَّاسِ، الْوَاحُ دُ أُعْثَرُ، مِثْلَ أَحْمَرَ وَحُمْرٍ، وَأَسْوَدَ وَسُودٍ. وَكَذَلِكَ الْعَيْثَرَةُ. وَفِي الْحَدِيثِ: "رَعَا عَثْرَةً"))⁽¹¹⁵⁾، وقد نقد الصفدي قول الجوهري بقوله: ((قلت: ليس هذا في الحديث، ولكنه في الأثر، وهو أن عثمان (رضي الله عنه) لما دخل عليه القوم ليقتلوه قال: إن هؤلاء رعا عثرة))⁽¹¹⁶⁾. وهناك من يرى - محقاً - ألا وجه لتوهيم الجوهري في مثل هذه المسألة⁽¹¹⁷⁾.

د. الخلط بين المثل والشعر: ومن أمثلة ما عده الجوهري مثلاً - وهو كذلك -

ورأى الصفدي أنه شعر قوله: ((وَكَرَبُ النَّخْلِ: أُصُولُ السَّعْفِ أَمْثَالُ الْكَتْفِ. وَفِي الْمَثَلِ⁽¹¹⁸⁾: "مَتَى كَانَ حَكَمَ اللَّهِ فِي كَرَبِ النَّخْلِ"))⁽¹¹⁹⁾، فرد الصفدي استشهاد الجوهري بقوله: ((قلت هذا الذي ادعى أنه مثل ليس هو كما

(115) م.ن:1/الورقة:20، وينظر: الصحاح:2/766.

(116) نفوذ السهم:1/الورقة:20، وتنظر: الورقتان 72، 88.

(117) ينظر: تاج العروس: الزبيدي، تحقيق: د. عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت

1385 هـ / 1965 م 1/250 - 251، إذ علق على توهيم الفيروزآبادي للجوهري لخلطه بين الحديث

والأثر بقوله: ((ثم المشهور من الخبر والحديث إطلاقهما على ما يضاف إليه صلى الله عليه وسلم، وإلى

من دونه من الصحابة والتابعين.))، وينظر أيضاً: مع المصادر في اللغة والأدب: د. إبراهيم السامرائي،

دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1401 هـ/1981 م: (التعريف بمخطوطة: الدر اللقيط في أغلاط

القاموس المحيط): 1/255.

(118) ينظر: مجمع الأمثال: 282/2، وديوان جرير: تقديم كرم البستاني، دار صادر، بيروت، د.ت:

ص:429.

(119) الصحاح:1/212.

قال وإنما هو نصف بيت لجريير، وه و عجز وأوله: أقول ولم أملك
سوابق عثرة)) (120)

ومن النقود التي وجهها إلى الجَوْهَرِيِّ في هذا المجال نقده الخطأ في
نسبة قسم من الشواهد إلى أصحابها(121).

2. تعليقاته على ما وقع في الصحاح من تصحيف وتحريف: ومن أمثلة

نقده لتصحيحه ألفاظاً، أن عندما أورد قول الجَوْهَرِيِّ: ((ساع الماء والسراب يسيع
سيعاً وسئو عاً، أي جرى واضطرب على وجه الأرض.)) (122) رده بقوله:
((كذا وجدته بخط الجَوْهَرِيِّ وبخط ياقوت وغيره بالشين في قوله (والسراب)
وهو تصحيف، إنم ا هو بالسين المهملة لا غير، وقوله جرى واضطرب على
وجه الأرض يدل على أنه السراب ولا مساغ للشراب ها هنا)) (123). ويتضح مما
أوردناه من نص الصحاح المطبوع أن الذي ذكره الجَوْهَرِيُّ هو السراب بالسين،
ولم يذكر محقق الصحاح أنه وجدته في إحدى نسخه بالشين، وهذا يعني أن النسخة
التي اعتمد عليها الصَّفَدِيُّ غير دقيقة، فالخطأ في هذه الحالة من النساخ لا من
الجَوْهَرِيِّ. مما أخذ الصَّفَدِيُّ على الجَوْهَرِيِّ من أنه قد حرف فيه، ه و قول
الجَوْهَرِيِّ: ((وإذا كانت الإبل سماناً قيل بها زرة.)) (124) فقال الصَّفَدِيُّ:
((والصحيح أن يُقال: بهازرة... قلت: وإنما حصل للجوهري تحريف في هذا
فجعله مُرْكَباً وهو مفرد، كم ا عكس في قوله الجراصل الجبل، وإنما هي الجرُّ

(120) نفوذ السهم: 1/الورقة 26.

(121) ينظر: م: 1/الورقة 24.

(122) ينظر: الصحاح: 3/1234.

(123) نفوذ السهم: 1/الورقة: 98. وتتنظر: الأوراق 25، 26، 39، 40، 49، 66، 67.

(124) الصحاح: 2/669.

أصلُ الجبل، فجعل الجراصل كلمة واحدة برأسها، وإنما هي الجرُّ أصلُ الجبل كلمتان.))⁽¹²⁵⁾، وفي الصحاح المطبوع⁽¹²⁶⁾: ((الجرُّ أيضاً أصلُ الجبل)) على الصواب، وهذا يدل على أن النسخة التي اعتمد عليها الصَّفديّ فيها تصحيف وتحريفٌ من فعل النساخ لا من الجَوْهرىّ. وقد شكَّ محقق الصحاح في أن يكون تحريف (بها زرة) من الجَوْهرىّ نفسه فقال: ((ولعل التحريف من النساخ))⁽¹²⁷⁾. ولا نريد هاهنا أن نبرئ الصحاح من التصحيف، فهو لم يسلم منه شأنه شأن كثير من كتب اللغة والمعجمات.

3. تعليقاته الصرفية: ومن الأمور التي نسب إلى الجَوْهرىّ الخطأ الصرفي فيها:

أ. وضع الكلمة في غير موضعها الصحيح: فعندما أورد الجَوْهرىّ كلمة "القَلْحَمُّ" في "قَلح" حين قال: ((القَلْحَمُّ: المُسِنُّ من كل شيء، وهو ملحق بِجَرْدَحِلٍ، بزيادة ميم))⁽¹²⁸⁾، رده الصَّفديّ بقوله: ((قد وهم في هذا " رحمه الله تعالى" وكان حقه أن يذكر هذا في فصل "قَلحم"، ولكنه ذهل عن الميم التي في آخره فتوهمها ميماً واحدة فحكم بزيادتها ونسي أن الميم المشددة ميمان إحداهما أصلية والثانية زائدة للإلحاق بجر دخل كما كانت الباء الثانية زائدة في جلبب للإلحاق بدحرج، وإنما أتى باللام في قَلحم؛ لأنه يقال: رجل قَلْحَمٌ وقمعل للمسن فركب ذلك منهما))⁽¹²⁹⁾.

(125) نفوذ السهم: 1/الورقة 67.

(126) 611/2.

(127) الصحاح: 669/2 (الهامش 1)، وينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهرىّ: 117.

(128) الصحاح: 397/1.

(129) نفوذ السهم: 1/الورقة 41، وتتنظر: الأوراق 3، 4، 5، 38.

ب. تخطئته أقيسة الجوهري: فحين أورد الصَّفدي ما قاله الجوهري:
 ((الدود: جمع دودة، وجمع الدود ديدان، والتصغير دُوَيْدٌ، وقياسه دُوَيْدَةٌ.))⁽¹³⁰⁾،
 مشيراً إلى اختلاف التصغير السماعي عن التصغير القياسي، بادر الصَّفدي إلى
 القول: ((قلت: قال ابن بَرِّي رحمه الله تعالى: هذا وهم منه وقياسه دويد كما
 صغرتة العرب؛ لأنه جنس بمنزلة قمح وتمر))⁽¹³¹⁾ وبدا لنا بعد المراجعة أن
 القضية كما ذكرها الجوهري غير مشار إليها في أي من المراجع اللغوية التي
 اطلعنا عليها⁽¹³²⁾. وفي تعليقة أخرى رد جمع الجوهري⁽¹³³⁾ لفظ (الطير) على
 (أطيار)، وقال: ((أطيار عند سيبويه رحمه الله جمع طائر لا طير، مثل صاحب
 وأصحاب؛ لأن أطيار جمع قلة، تقول: عندي ثلاثة أطيار، وأما طيور فهو
 للكثرة.))⁽¹³⁴⁾

4. تعليقاته النحوية: ومن أمثله أن الجوهري عندما أعرب كلمة (أحد) بدلاً
 بقوله: ((وأما قوله تعالى: "قل هو الله أحد"⁽¹³⁵⁾، فهو بدل من الله، لأن النكرة قد
 تبدل من المعرفة، كما يقال: "انسفعا بالناصية ناصية"⁽¹³⁶⁾))⁽¹³⁷⁾ خالفه الصَّفدي
 بقوله: ((لا حاجة إلى التقدير وإنما (هو) ضمير الشأن لأمر، والله أحد) جملة

(130) م.ن: 1/ الورقة 48، وينظر: الصحاح: 470/2.

(131) نفوذ السهم: 1/ الورقة 48.

(132) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري: 125.

(133) ينظر: الصحاح: 727/2.

(134) نفوذ السهم: 1/ الورقة 71.

(135) سورة: الاخلاص: الآية: 1.

(136) سورة: العلق، الآية: 15.

(137) الصحاح: 440/2.

مفسرة مبتدأ وخبر في موضع الخبر لهو.))⁽¹³⁸⁾، والبحث يرجح ما ذهب إليه الصفدي⁽¹³⁹⁾.

5. تعليقاته الدلالية: إذ خطأ الجوهري لعدم دقته في تفسير طائفة من الألفاظ، فعندما أورد قوله: ((ساعد الإنسان: عضداً))⁽¹⁴⁰⁾، خطأ الصفدي قائلاً: ((هذا غلط ظاهر، ساعد الإنسان ذراعه ما بين الكتف إلى المرفق))⁽¹⁴¹⁾. والبادي لنا أن كلام الصفدي غير صحيح؛ لأن الساعد عند أصحاب كتب (خلق الإنسان)، وفي معاجم اللغة⁽¹⁴²⁾ هو: ما بين المرفق والكتف، أما العضد عندهم فهو ما بين المرفق إلى الكتف. فالتعريف الذي ذكره الصفدي هو للعضد، ولي س للساعد، ولعل لفظ (الكف) قد صحف، فصار (الكتف)، ولا أدري أكان التصحيف من الصفدي أم من الناسخ؟! **ومما يتصل بتعليقاته الدلالية** هو نقده للجوهري لاستعماله ألفاظاً في غير ما وضعت له في أصل اللغة: ومن أمثلة ذلك أنه عندما

(138) نفوذ السهم: 1/ الورقة: 46، وتتنظر: الأوراق: 41، 71، 99.

(139) ينظر: تفسير النسفي: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى ألبابي الحلبي وشركاه: 381/4، وقد أعرب فيه (أحد) نعتاً، وإعراب القرآن الكريم الميسر: أ.د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط1، بيروت، لبنان، 1424 هـ/ 2003 م. ص: 604.

(140) نفوذ السهم: 1/ الورقة: 49، وينظر: الصحاح: 488/2.

(141) نفوذ السهم: 1/ الورقة: 49، وتتنظر: الورقتان: 8، 69.

(142) ينظر: خلق الإنسان، للأصمعي، ضمن مجموعة (الكنز اللغوي في اللسان العربي) نشره وعلق على حواشيه، د. أوغست هفنز، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1903، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثني، بغداد، ص: 205، ومقاييس اللغة: أحمد بن فارس تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة 1979 م: 348/4، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان: 415/2، 277/1، وغاية الإحسان في خلق الإنسان: السيوطي، نشر في (كتب خلق الإنسان، دراسة وتحقيق) الدكتور نهاد حسوبي صالح، مطبعة التعليم العالي، الموصل 1989 م: ص 246، 247.

أورد قول الجَوْهَرِيِّ: ((لسعته العقرب والحية تلسعه لسعاً))⁽¹⁴³⁾ ، علق عليه بقوله: ((المعروف في اللغة أن اللسع لذوات الإبر من العقارب والزنابير، فأما الحيات فإنها تنهش وتقتشط، ويقال للعقرب قد لسبته بالباء أيضاً وأبرته أيضاً ووكعته.))⁽¹⁴⁴⁾ ، وقد أثبت التحقيق أن ما ذكره الجَوْهَرِيُّ قد ذكره قبله الخليل (175 هـ)⁽¹⁴⁵⁾ والأزهري (170 هـ)⁽¹⁴⁶⁾ وابن فارس (395 هـ)⁽¹⁴⁷⁾، فهو لم يجانب الصواب كما رأى الصَّفَدِيُّ⁽¹⁴⁸⁾.

ومن الأمثلة الأخرى على تعليقاته الدلالية: تغليطه تفسير الجَوْهَرِيِّ لـ (الرَّوَّاحِ)، فحين ذكر قول الجَوْهَرِيِّ: ((الرَّوَّاحُ نقيضُ الصَّبَّاحِ))⁽¹⁴⁹⁾، علق عليه بقوله: ((قلت هذا غلطٌ ووهمٌ ، وإنما الرَّوَّاحُ نقيضُ الغُدُوِّ ، والصَّبَّاحُ نقيضُ المساء.))⁽¹⁵⁰⁾، وفي الصحاح المطبوع⁽¹⁵¹⁾ جاء: ((وهو نقيض قولك غَدًا يغدو غُدُوًّا)) ، وفي هذه الحالة لا وجود لوهم أو غلط كما زعم الصَّفَدِيُّ . من الأمثلة

(143) نفوذ السهم: 1/الورقة 100، وينظر: الصحاح: 3/1278.

(144) نفوذ السهم: 1/الورقة 100.

(145) ينظر: العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (175 هـ)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي و د. مهدي المخزومي،

ط1، دار الحرية للطباعة بغداد 1980-1985 م: 1/335.

(146) ينظر: تهذيب اللغة: الأزهري (370 هـ)، ج2، تحقيق محمد علي النجار، مطابع سجل العرب، القاهرة

1963 م- 1967 م: 2/98.

(147) ينظر: مقاييس اللغة: 5/246.

(148) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهَرِيِّ: 122.

(149) النفوذ: 1/ الورقة 40، وينظر: الصحاح: 1/368.

(150) نفوذ السهم: 1/ الورقة 40.

(151) 368/1 .

أيضاً تصويبه كلام الجَوْهَرِيِّ حين قال: ((وسائر الناس جميعهم))⁽¹⁵²⁾ فعلق عليه مصوباً: ((قلت صوابه أن يقال: باقيهم... وقد نص على ذلك الحريري في درة الغواص⁽¹⁵³⁾)).⁽¹⁵⁴⁾

6. تعليقاته على طائفة من اللغات التي وردت في الصحاح : إن منهج

الجَوْهَرِيِّ الذي ألزمه أن يودع في معجمه ما صح عنده من الألفاظ واللغات، ترتب عليه أن تكون غالبية اللغات التي وردت في معجمه من اللغات الفصيحة الصحيحة ماعدا لغات أشار إلى عدم فصاحتها⁽¹⁵⁵⁾. فعندما أورد قول الجَوْهَرِيِّ: ((الجَبْرِيَّة بالتحريك:خلاف القدرية))⁽¹⁵⁶⁾ رده بقوله: ((قلت: قال أبو زكريا التبريزي: الجَبْرِيَّة بسكون الباء لا غير.))⁽¹⁵⁷⁾، وقد أثبت التحقيق أن الجَبْرِيَّة بتحريك الباء وسكونها لغتان، ولكن قد تكون لغة السكون أفصح من لغة التحريك⁽¹⁵⁸⁾. ومن الأمثلة الأخرى على تعليقاته على ما ذكره الجَوْهَرِيُّ من لغات النص الآتي: ((قال الجَوْهَرِيُّ رحمه الله تعالى: والحربُ خُدْعَةٌ وخُدْعَةٌ⁽¹⁵⁹⁾. قلت كذا وجدته بخط الجَوْهَرِيِّ بفتح الخاء أولاً وبضمها ثانياً، وقال الكسائي وأبو زيد: الحربُ خدعة فيها ثلاث لغات خُدْعَةٌ وخُدْعَةٌ وخُدْعَةٌ،

(152) م.ن:1/ الورقة:69، وينظر: الصحاح 2/692.

(153) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص:الحريري، لابزك 1871 م، ص3.

(154) نفوذ السهم: 1/ الورقة:69.

(155) ينظر:م.ن:116.

(156) م.ن:1/ الورقة:62، وينظر:الصحاح:2/608.

(157) نفوذ السهم:1/ الورقة:62.

(158) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهَرِيِّ:106-107.

(159) ينظر: الصحاح: 3/1202.

وأجودهن خُدَعَةٌ)) (160) وفي الصحاح المطبوع : ((والحربُ خُدَعَةٌ
وُخْدَعَةٌ، والفتح أفصح، وُخْدَعَةٌ أيضاً مثال هُمَزَةٌ)) (161)، وقد أثبت التحقيق أن ما
ذهب إليه الصَّفَدِيُّ هو المعول عليه عند المحققين من علماء اللغة (162).

7. تعليقاته على مرويات لغوية للجوهري:

فحين أورد قول

الْجَوْهَرِيُّ: ((مَذْحَجٌ مِثْلُ مَسْجِدٍ: أَبُو قَبِيلَةٍ مِنَ الْيَمَنِ، وَهُوَ وَ مَذْحَجٌ بِنُ يُحَابِرَ بْنِ مَالِكِ
بْنِ زَيْدِ بْنِ كَهْلَانَ بْنِ سَبَأٍ. قَالَ سَبْيَوِيهِ: الْمِيمُ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ)) (163) علق عليه
فقال: ((قلت: هذا غلطٌ منه، لم يفهم عن سيبويه ما قاله وهم فيه، وحا ش سيبويه"
رحمه الله تعالى" أن يجعلَ فَعْلَلاً في الكلام بفتح الفاء وكسر اللام، مثال
مَسْجِدٍ، فإنه في الكلام فَعْلَلاً بفتح الفاء واللام مثال جَعْفَرٍ وبابه، ومسجد ومنزل
وبابهما، إنما الميم هنا زائدة غير أصلية.. وزيادة الميم في مذحج كَمَنْبِجٍ يحكم
عليها بالكثرة وعدم النظير، فحينئذٍ كان من حق الْجَوْهَرِيِّ أن يذكرَ مَذْحَجٌ في
فصل "ذَحَجٌ" لا في مَذْحِجٍ)) (164)، وقد أثبت التحقيق أن الْجَوْهَرِيُّ قد وهم في قوله
بأصالة الميم وفي وضعه الكلمة حيث وضعها في مادة (مذحج)، وأن الصَّفَدِيُّ
كان على حق؛ لأن ما ذكره رواية عن سيبويه لا يمثل حقيقة ما قاله سيبويه على
وجه الصواب (165).

(160) نفوذ السهم: 1/ الورقة 97.

(161) 1202/3.

(162) ينظر: المقاييس: 161/2.

(163) نفوذ السهم: 1/ الورقة 38، وينظر: الصحاح: 340/1.

(164) نفوذ السهم: 1/ الورقة 38، وينظر: القاموس المحيط: 214/1. إذ جاء فيه: ((مَذْحَجٌ فِي ذَحَجٍ وَهُوَ

الْجَوْهَرِيُّ فِي ذِكْرِهِ هُنَا، وَإِنْ نَسَبَهُ إِلَى سَبْيَوِيهِ)).

(165) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الْجَوْهَرِيِّ: 129-130.

8. رده تصحيحات الجوهري: وفضلاً عن مجالات النقد المذكورة آنفاً فإن

الصفديّ قد رد طائفة من أحكام الجوهريّ وتصويباته، وخالفه فيها، وذكر إزاءها ما رآه الأصوب على وفق المعايير التي استند إليها⁽¹⁶⁶⁾. ومن أمثلة ذلك النص الآتي: ((قال الجوهريّ: أطعمنا فلاناً من أطايب الجزور جمع أطيّب، ولا تقل: من مطايب الجزور⁽¹⁶⁷⁾). قال ابن برّي رحمه الله تعالى: ذكر الجرمي في كتابه المعروف {بالفرق}⁽¹⁶⁸⁾ في باب ما جاء جمعه على غير واحد المستعمل أنه يقال: مطايب وأطايب، فمن قال: مطايب فهو على غير واحد المستعمل، ومن قال: أطايب أجراه على واحد المستعمل.))⁽¹⁶⁹⁾ يتضح من تعليقة الصفديّ أنه استند إلى ابن برّي في إجازته ما منعه الجوهريّ.

منهج الصفديّ في النقد: اتضح مما تقدم أن الصفديّ في نقده يتمتع بثقة

العالم المثبت من علمه المحقق لأقواله، يصدر في حكمه عن إطلاع على مجموعة من نسخ الصحاح، وغيرها من مصادره التي تروي النصوص المطلوبة⁽¹⁷⁰⁾، إذ على الرغم من سعة معلوماته التاريخية واللغوية والأدبية، فإن ه كان يعزز أحكامه النقدية بالاستناد إلى رأي من سبقه من محققي أهل العلم باللغة، كأبي عمرو بن العلاء (154هـ)⁽¹⁷¹⁾، والخليل بن أحمد الفراهيدي

(166) ينظر نفوذ السهم: 1/الأوراق 21، 22، 25، 43.

(167) ينظر: الصحاح: 1/173.

(168) في الأصل (الفرخ)، والصواب ما ثبتناه. / ينظر: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: ابن برّي

(582هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، ط 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980م، 1/110.

(169) نفوذ السهم: 1/الورقتان 21-22.

(170) ينظر: نشاط الصفديّ: 111.

(171) ينظر: النفوذ: 1/الورقة 4.

(175 هـ) ⁽¹⁷²⁾ وسيبويه (180 هـ -) ⁽¹⁷³⁾، والكسائي (189 هـ) ⁽¹⁷⁴⁾، وأبي عبيدة (210 هـ) ⁽¹⁷⁵⁾، وأبي زيد الأنصاري ⁽¹⁷⁶⁾ (215 هـ)، والأصمعي (216 هـ) ⁽¹⁷⁷⁾، وأبي عبيد (224 هـ) ⁽¹⁷⁸⁾، وابن الأعرابي (231 هـ) ⁽¹⁷⁹⁾، وابن قتيبة (276 هـ) ⁽¹⁸⁰⁾، والمبرد ⁽¹⁸¹⁾ (285 هـ) وأبي علي النحوي (356) ⁽¹⁸²⁾، الأزهرى (370 هـ) ⁽¹⁸³⁾، والتبريزي (502 هـ) ⁽¹⁸⁴⁾، والحريري (516 هـ) ⁽¹⁸⁵⁾ والزمخشري (538 هـ) ⁽¹⁸⁶⁾ وغيرهم، هذا فضلاً عن اعتماده الكثير على آراء ابن برّي - كما ذكرنا -

-
- (172) ينظر: م.ن:1/ الورقة 37 .
(173) ينظر: م.ن:1/ الأوراق 7، 38، 71 .
(174) ينظر: م.ن:1/ الورقة 97 .
(175) ينظر: م.ن:1/ الورقة 5 .
(176) ينظر: م.ن:1/ الورقة 4 .
(177) ينظر: م.ن:1/ الورقة 99 .
(178) ينظر: م.ن:1/ الورقة 66-67 .
(179) ينظر: م.ن:1/ الورقة 99 .
(180) ينظر: م.ن:1/ الورقة 4 .
(181) ينظر: م.ن:1/ الورقة 68 .
(182) ينظر: م.ن:1/ الورقة 13 .
(183) ينظر: م.ن:1/ الورقة 26 .
(184) ينظر: نفوذ السهم:1/ الورقة 62 .
(185) ينظر: نفوذ السهم:1/ الورقة 69 .
(186) ينظر: م.ن:1/ الورقة 69 .

وقد استعمل الصفدي في أحكامه وتعليقاته صيغاً وعبارات تارة كانت صريحة في نسبة الخطأ أو الوهم إلى الجوهري أمثال أقواله: ((هذا كلام ساقط))⁽¹⁸⁷⁾. ((هذا غلط ظاهر))⁽¹⁸⁸⁾. ((هذا غلط ووهم))⁽¹⁸⁹⁾. ((هذا من أفتح الغلط والتحريف))⁽¹⁹⁰⁾. ((ولم يروه بضم الحاء كما ادعاه الجوهري؛ لأن ه قبيح منكر عند علماء اللغة))⁽¹⁹¹⁾. ((هذه عبارة مدخولة وكان حقه أن يقول))⁽¹⁹²⁾. ((هذا كلام مدخول والصواب أن يقال))⁽¹⁹³⁾. ((هذه العبارة فيها تساهل))⁽¹⁹⁴⁾. ((هذا سهو منه رحمه الله تعالى))⁽¹⁹⁵⁾. ((ولكنه وهم رحمه الله وذهل عنه))⁽¹⁹⁶⁾. وتارة أخرى كانت عباراته فيها مهذبة غير جارحة، أمثال أقواله: ((والصحيح ما قاله أبو علي))⁽¹⁹⁷⁾. ((الذي رواه أبو عبيد هو الصحيح))⁽¹⁹⁸⁾. ((ليس هذا بصحيح))⁽¹⁹⁹⁾. ((والصحيح أن يقال))⁽²⁰⁰⁾. ((وليس هو كما قال))⁽²⁰¹⁾.

(187) م.ن:1/الورقة:13 .

(188) م.ن:1/الورقة:49.

(189) م.ن:1/الورقة:40.

(190) م.ن:1/الورقة:39-40.

(191) م.ن:1/الورقة:15.

(192) م.ن:1/الورقة:15.

(193) ينظر: م.ن:1/الورقة:63 .

(194) م.ن:1/الورقة:25.

(195) م.ن:1/الورقة:21.

(196) م.ن:1/الورقة:4-3.

(197) م.ن:1/الورقة:13.

(198) ينظر: م.ن:1/الورقة:95 .

(199) م.ن:1/الورقة:33.

(200) م.ن:1/الورقة:67.

(201) م.ن:1/الورقة:26 .

((والصواب فيه))⁽²⁰²⁾. ((والصواب أن يقال))⁽²⁰³⁾. ((المعروف فيه))⁽²⁰⁴⁾.
 ((فليس بمعروف))⁽²⁰⁵⁾. ((فحق هذا أن يورده في فصل حبط))⁽²⁰⁶⁾. ((المشهور
 عندهم))⁽²⁰⁷⁾. ((وصوابه أن يقال))⁽²⁰⁸⁾. ((هذا تصحيّف صدر من ذكي)).⁽²⁰⁹⁾
 ((وسيبويه رحمه الله تعالى وأتباعه لا يجيزونه...))⁽²¹⁰⁾

وقد حرص الصّفديّ في تعليقاته على أن يكون ناقداً موضوعياً غير
 متعنت، بعيداً عن الهوى، وقد أشار إلى ذلك بقوله: ((على أنني أضربت فيه صفحاً
 عن أشياء ذكرها يليق بمن تعنت لا بمن ميل عطفه سجع الحمائم إذا تغنت))⁽²¹¹⁾،
 وهذا يعني أنه نأى بنفسه عن التحامل على الجوهريّ، والدليل على عدم تحامله أنني
 وجدته ينتصر له ويؤيده، ويعد ما ذهب إليه هو الصحيح، ويخطئ ابن القطاع لتغييره
 مثلاً أورده الجوهريّ، يتمثل ذلك بقوله: ((قال الجوهريّ رحمه الله تعالى: وفي
 المثل: "شئى تؤوب الحلبه"⁽²¹²⁾. قلت: هذا المثل يقع في بعض النسخ حتى يؤوب،
 وهو شيء غير ابن القطاع على الجوهريّ، والصحيح ما نقله الجوهريّ وهو شئى

(202) م.ن:1/الورقة:13 .

(203) م.ن:1/الورقة:63 .

(204) م.ن:1/الورقة:37 .

(205) ينظر: م.ن: 1/ الورقة 99 .

(206) ينظر: م.ن: 1/ الورقة 5 .

(207) م.ن:1/الورقة:9 .

(208) م.ن:1/الورقة:69 .

(209) ينظر: م.ن: 1/ الورقة 63 .

(210) ينظر: م.ن: 1/ الورقة 7 .

(211) م.ن:1/الورقة 3. وينظر: نشاط الصّفديّ: 109 .

(212) ينظر: مجمع الأمثال : 358/1 ، وفيه ((شئى يؤوب الحلبه)).

تؤوب الخَلْبَةُ))⁽²¹³⁾. ولكن مع هذا فإني وجدت ابن بَرِّي والصغاني أخف وطأة منه في أحكامهما النقدية على الجَوْهَرِيِّ؛ لأنَّ تعليقاته لا تخلو من القسوة والتمحل، كأقواله: ((هذا كلام ساقط)). ((هذا غلط ظاهر)). ((هذا غلط ووهم)). ((هذا من أفبح الغلط والتحريف))، أو لأن قسماً من تعليقاته في حقيقتها لا تدخل في دائرة الخطأ أو الوهم، وليست مما يستوجب أن ينقد الجَوْهَرِيُّ عليها، كأن ينقده لاستشهاده بالمثل: ((متى كان حكم الله في كُرب النخل))⁽²¹⁴⁾ الذي ذكرناه في الفقرة السابقة، وذكرنا تعليقه الصَّفْدِيِّ عليه، إذ رأى أنه "نصف بيت لجرير"⁽²¹⁵⁾. أقول: هل كون هذا المثل نصف بيت لجرير ينفي كونه مثلاً؟ وكم من الأمثال في العربية وردت شعراً سواء أكانت أبياتاً كاملة أم أنصافها!!

كما أنَّ اللافت في تعليقاته أنها لا تخلو من التزديد على الجَوْهَرِيِّ في الإكثار من نسبة الأخطاء والأوهام إليه، إذ قد يعلق على كلام الجَوْهَرِيِّ ناقداً عبارته، ثم ما يلبث أن يعتذر له، يتمثل ذلك بالتعليقة الآتية: ((قال الجَوْهَرِيُّ: والجرباء مساميرُ الدروع. قلتُ: هذه عبارة مدخولة، وكان حقه أن يقول: الحرابي مساميرُ الدروع أو يقول: الحرباء مسمارُ الدروع ليطابق الإفراد بالإفراد، والجمع بالجمع، وقد يمكن الاعتذار للجوهري بأنه أراد بالجرباء هنا الجنس كقوله تعالى: "أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء"⁽²¹⁶⁾، وقوله تعالى: "والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها"⁽²¹⁷⁾، وقال فيها: "وقد أمروا أن

(213) ينظر: نفوذ السهم: 1/ الورقة 16.

(214) ينظر: مجمع الأمثال: 2/ 282.

(215) نفوذ السهم: 1/ الورقة 26.

(216) سورة النساء: الآية: 31.

(217) سورة الزمر: الآية: 17.

يكفروا به" ((218)) (219) فإذا كان الصَّفَدِيّ يعلم أن هناك وجهاً في العربية يسوغ عبارة الجَوْهَرِيّ، فماذا يعني إيراد هذه التعليقة؟! ولماذا ينقده ثم يضطر إلى الاعتذار له؟ هذان المثالان وغيرهما تعني أن الصَّفَدِيّ لم يكن مصيباً في كل المواضع التي نسب فيها الخطأ أو الوهم إلى الجَوْهَرِيّ، فقد يكون هو المخطئ والواهم، والجَوْهَرِيّ هو المصيب. وملاك القول في كل ما تقدم إنَّ المسألة لا تعدو أكثر من اختلاف في وجهات النظر، سبب ه تفاوت المستوى الصوابي، ونسبية الصحة، فلا غرابة أن يكون ما عده الجَوْهَرِيّ صحيحاً غير صحيح في نظر الصَّفَدِيّ، أو العكس.

ملخص البحث

يسلط هذا البحث الضوء على أربعة كتب لغوية من مؤلفات صلاح الدين خليل بن أبيك الصَّفَدِيّ (ت764هـ) التي قامت حول صحاح الجَوْهَرِيّ، سواء أكانت دراسة لشواهد، أم تلخيصاً له، أم توضيحاً لغوامضه، أم نقداً لهنائه، وهذه الكتب هي:

1- ((حُلِّي النِّوَاهِدِ عَلَى مَا فِي الصَّاحِ مِنَ الشَّوَاهِدِ)).

2- ((نجد الفلاح في مختصر الصحاح)).

3- ((غوامض الصحاح)).

4- ((نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم)).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في تمهيد ومبحثين، اشتمل التمهيد على التعريف بالكتب الأربعة، وبما أن الكتابين الأول والثاني لم يصلنا إلينا، فإنني تناولت (غوامض الصحاح)، في المبحث الأول، و(نفوذ السهم) في المبحث الثاني، عرضاً وتعريفاً ودراسةً وتحليلاً. أرجو أن أكون قد وفقت في عملي هذا وما التوفيق إلا من عند الله، عليه توكلت وإليه أنيب.

(218) سورة النساء: الآية: 60.

(219) نفوذ السهم : 1/ الورقة 15.

Abstract

Khalil Bin Aibak AL-Safadi and Sihah

AL-Jawhari

Amer Bahir Al-Healy^()*

The present research sheds light on four books of linguistics by Salah AL-Deen Khalil Bin Aibak AL-Safadi(764 A.H.) on the sihah (authentic) books of AL-Jawhari. Are these books a study of his evidence? Are they a summary of it? Are they interpretations of its ambiguities or a criticism of it? These books are:

1. Hiljul Nawahi ala ma fi AL-Sihah min shawahid (evidence on AL-Sihah)
2. Najdul falah fi mukhtasar AL-Sihah (summary of AL-Sihah)
3. Ghawamidh AL-Sihah (ambiguities of AL-Sihah)
4. Nufood AL-Sahim fi ma waqa a lljawhari min wahm (illusions of AL-Jawhari)

The nature of the research demanded that it falls into a preface and two parts. The preface introduces the four books, and since the first and second book are not available, the research dealt with Ghawamidh AL-Sihah in the first part and Nufood AL-Sahim in the second part. The books were presented, introduced, studied and analysed. Finally, I hope that I was successful in this work.

(*) Dept. of Arabic-College of Basic Education/ University of Mosul